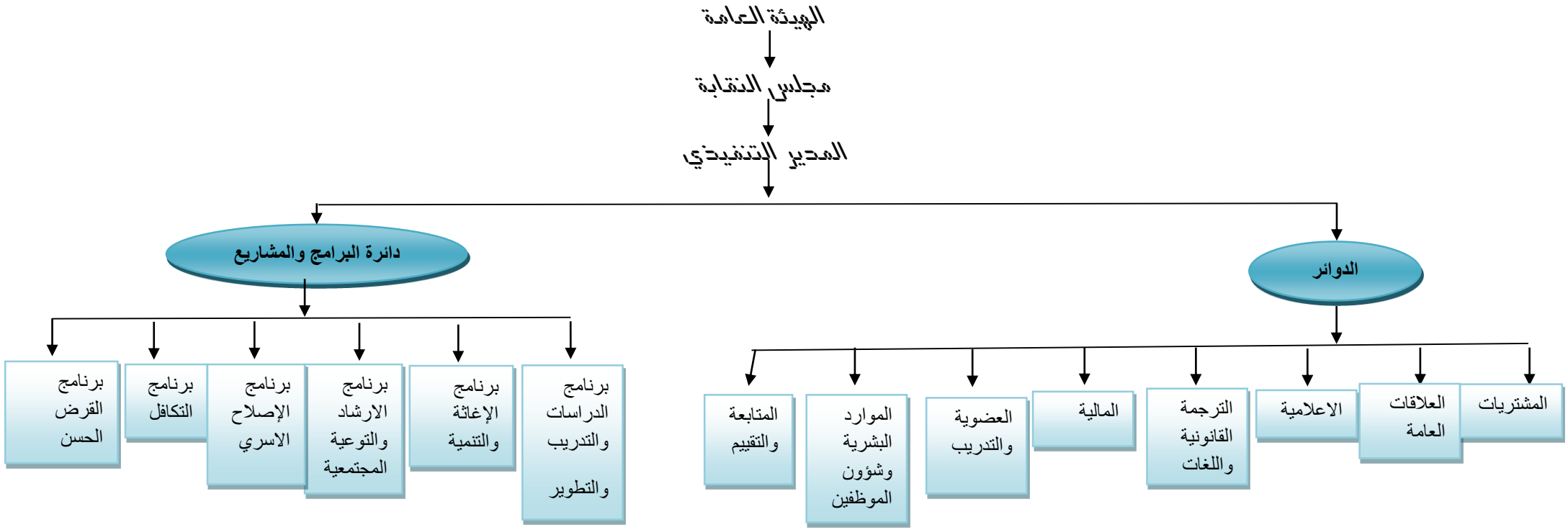
الهيئة العامة
مجلس النقابة
المدير التنفيذي
دائرة البرامج والمشاريع
الدوائر
برنامج القرض الحسن
برنامج التكافل
برنامج الإصلاح الاسري
برنامج الارشاد والتوعية المجتمعية
برنامج الإغاثة والتنمية
برنامج الدراسات والتدريب والتطوير
المتابعة والتقييم
الموارد البشرية وشؤون الموظفين
العضوية والتدريب
المالية
الترجمة القانونية واللغات
الاعلامية
العلاقات العامة
المشتريات

١. اضافة ما يتعلق بالموظفين من من توظيف وعقوبات وغيرها ما يتطلب للنظام الاداري

٢. توضيح ما يتعلق بالمتطوعين من مكافئة وساعات العمل واولويتهم في التوظيف كأن يكون لهم ٤ من ١٠ مثلا بدل التطوع

٣. ما يتعلق بالأهداف :

- صياغتها بشكل تنموي لمصلحة المحامين والنقابة بما يتناسب مع الدوائر والبرامج المذكورة اعلاه
- اضافة بند يتعلق بامكانية عمل مشاريع ربحية لاستمرارية عمل النقابة
- ممكن دمج الاهداف المذكورة في النظام الاساسي مع بعض أهداف التنمية المستدامة حسب ما يتناسب مع عمل المحامين وحاجتهم ومن أمثلة تلك الاهداف ما يلي: تهدف المؤسسة إلى المساهمة في تمكين الفئات المهمشة والوصول للتنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :-

١. التمكين الاقتصادي للأسر الاكثر احتياجاً في المجتمع و القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة

٢. تعزيز النمو الاقتصادي للجميع والمستدام، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للمحامين.

٣. ودعم وتنفيذ المشاريع الصغيرة والتنموية للجميع وتشجيع الابتكار

٤. الدمج الثقافي وتحسين الواقع الاجتماعي وتحقيق العدالة والتكامل الاجتماعي.

٥. تشجيع العمل التطوعي وتعزيز دور الشباب.

٦. تعزيز دور المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

٧. تنمية قدرات الطفل الفلسطيني

٨. تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

٩. تقديم المعونات الاغاثية والطارئة

١٠. تقديم المساندة التعليمية بما يوفر التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

١١. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وتوفير الوعي والحماية القانونية والدفاع عن الحريات وحقوق الانسان، وبناء مؤسسات محوكمة وفعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٢. تعزيز ودعم البحث العلمي.

١٣. تعزيز وسائل تنفيذ الاهداف وتنشيط الشراكة بين المؤسسات الدولية والاقليمية والمحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

وهذه مجموعة اخرى من الاهداف للدمج

الهدف العام

المساهمة في رفع كفاءة المحامين وخريجي القانون والحقوق في تخصصاتهم والتنمية البشرية والإدارية وتقويتهم في مجال اللغات عن طريق تقديم دورة تدريبية مكثفة ومتقدمة لتجهيزهم وتحضيرهم لدخول السوق العمل بقوة ورفع فرص حصولهم على وظائف تساعدهم في تحسين اوضاعهم الاقتصادية الصعبة وإعالة أسرهم.

توعية أبناء المجتمع الفلسطيني وجلب حقوق الفئات المهمشة منهم وتحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية

الأهداف الفرعية

- **على صعيد المحامين:**

١. تعزيز وصقل مهارات المحامين
٢. رفع احتمالية الحصول على فرص عمل للقانونيين، وفتح آفاق جديدة تهدف الى تشغيل العاطلين عن العمل.
٣. خلق الفرصة لدى المحامي في إمكانية الحصول على منح دراسية خارجية
٤. العمل على إعداد الكوادر القانونية مدربه .
٥. العمل على التشبيك م المؤسسات المحلية والإقليمية من أجل تبادل الخبرات والمعلومات وتطوير الأداء للفئة المستهدفة .

- **على صعيد القطاع الاقتصادي:**

٦. توفير احتياجات سوق العمل من المحامين ذوي الكفاءة.
٧. بحصول المحامين على فرص عمل يتم رفع الدخل الاقتصادي للمحامي وذويه وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة.
٨. رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعاملين في مجال القانون .

- **على صعيد المجتمع:**

٩. التخفيف من حمل المؤسسات الخيرية.

١٠. المساهمة في الحد من البطالة.

١١. المساهمة في حل النزاعات المجتمعية سواء المحلية أو الدولية منها وتقوية الروابط العائلية والاجتماعية عن طريق الوساطة والتحكيم .

١٢. العمل علي تطوير وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني.

١٣. نشر الوعي الثقافي والقانوني لدى المواطنين والعمل من أجل تطبيق مبدأ سيادة القانون .

١٤. العمل على نشر ثقافة السلم والتسامح في المجتمع الفلسطيني .

- على صعيد القانون:

١٥. مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة وعمل دراسات نقدية لها .

١٦. توثيق الأحداث السياسية والاجتماعية بشفافية وأمانة .

١٧. تقديم الاستشارات القانونية لأبناء المجتمع .

١٨. اقتراح تشريعات جديدة أو تعديل نصوص قانونية تخدم حاجة المجتمع .

١٩. أن تقبل المساهمات والتبرعات (المنقولة وغير المنقولة) وذلك بالشكل الذي يحقق أهداف الشركة وبما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها

المحامي المزاول / هو المحامي الحاصل على مزاولة مهنة المحاماة الشرعية والمسدد لرسوم نقابة المحامين الشرعيين وكافة العوائد المالية

وبالنسبة لعمل اللجان ومنسق اللجان ليس لهم عمل اداري او تنفيذي في النقابة وهم يتبعوا مجلس النقابة وبعد تحديد احتياجاتهم وتوصياتهم في اجتماعاتهم الخاصة يتم ارسالها الى منسق اللجان وبدورة يرسلها الى مجلس النقابة حسب اختصاص كل عضو من المجلس واللجنة التابعة له وهو بدوره من خلال النقيب يعطي المدير التنفيذي التعليمات ليتواصل مع الدائرة المختصة للعمل والتنفيذ حسب الامكانيات